



الغانم أثناء استقباله د.عبدالله المنيع بحضور د.عبدالرحمن الجبران ومحمد طنا والأمين العام علام الكندري



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي السعودي د.عبدالله المنيع



مرزوق الغانم مستقبلاً رئيس رابطة الصداقة الكويتية - الإيرانية د.عبدالرحمن العوضي بحضور محمد طنا وعبدالله العدراني

## الغانم استقبال رئيس وأعضاء رابطة الصداقة الكويتية - الإيرانية وعضو هيئة كبار العلماء السعودية عبدالله المنيع

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس رابطة الصداقة الكويتية - الإيرانية د.عبدالرحمن العوضي وأعضاء الرابطة د.كافية رمضان، ود.خديجة المحميد، والمحامية الشبيخة فوزية الصباح، والمحامي عمر حمد العيسى، والمحامي جليل الطباخ، والكاتبين الصحفيين عبد الحسين السلطان، وعدنان الراشد. حضر المقابلة عضواً مجلس الأمة محمد طنا العنززي وعبدالله العدواني.

وجرى خلال اللقاء الحديث حول أهمية الدبلوماسية الشعبية في مد أواصر التعاون المشترك ما بين الشعوب لا سيما في المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية والتجارية. كما استقبل الغانم عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي بالملكة العربية السعودية الشقيقة الشيخ د.عبدالله بن سليمان المنيع. حضر المقابلة عضواً مجلس الأمة د.عبدالرحمن الجبران ومحمد طنا العنززي، وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.



رئيس مجلس الأمة متوسلاً رئيس رابطة الصداقة الكويتية - الإيرانية د.عبدالرحمن العوضي وأعضاء الرابطة د.كافية رمضان، ود.خديجة المحميد والمحامية الشبيخة فوزية الصباح والمحامي عمر العيسى والمحامي جليل الطباخ والكاتبين الصحفيين عبد الحسين السلطان وعدنان الراشد

## لجنة المرافق استكملت مناقشة قانون هيئة الطرق بحضور وزير الأشغال

# الخرافي: استمرار الخلاف النيابي - الحكومي على تبعية الطرق المحلية الداخلية بين هيئة الطرق ووزارة الأشغال

في ان تكون الهيئة مسؤولة عن تنفيذ وإدارة وتطوير جميع المشاريع التي تقع ضمن حرم جميع اصناف الطرق «عدا الطرق المحلية» وان تظل ضمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة. وأكد ان الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة واللجنة في شأن مواد القانون سيحسم من خلال تصويت مجلس الأمة معرباً عن شكره لإعضاء اللجنة ولتفريق وزارة الأشغال على انجاز التقرير بصيغته النهائية والوصول إلى شبه اتفاق بشأنه.

وقال ان الحكومة ترى وفق مشروعها الذي قدمته عام 2011 ان الطرق المحلية اقل تكلفة وكثافة مرورية كما تتأخذ وقتاً أكبر في الانجاز من الطرق الرئيسية فضلاً عن تدخل أعمالها مع العديد من وزارات الدولة وعليه جاء المشروع ليبيد بالطرق الرئيسية الى الهيئة كونها أكثر كثافة بنسبة 80% عن الطرق المحلية كما ان كلفتها المالية ضعف الطرق المحلية. وأوضح ان هذا المشروع يتوافق مع قوانين عديد من الدول التي تعمل بذات النظام كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومصر والعراق وغيرها مجدداً تمسك الحكومة بوجهة نظرها في رفض ادخال الطرق المحلية ضمن اختصاصات هيئة الطرق «كون الاصل في انشاء الهيئة الاهتمام بالطرق الرئيسية والسريعة وهي صلب الازدحامات المرورية».



م.عبدالعزیز الابراهيم وعواطف الغنيم

ولها أسس علمية، ولماذا أصرف ميزانيتي على الطرق، ميزانية في الأشغال وميزانية في الهيئة. من جانبه أعلن وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم اتفاق الوزارة مع لجنة المرافق العامة البرلمانية على جميع مواد المشروع والاقتراحات بقانون في شأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري ما عدا المادة الرابعة من القانون والتي تتعلق بفصل الطرق الرئيسية عن المحلية. وقال الوزير الابراهيم في تصريح صحافي بمجلس الأمة اليوم ان الحكومة متمسكة برأيها في شأن المادة الرابعة من القانون

الوزارات على أمور بسيطة مثل الخلاف على خطوط الشوارع! وعن سبب تمسك وزارة الأشغال بالشوارع المحلية، قال الخرافي: إن الوزارة لها وجهة نظر وهي أن كمية الطرق المحلية الداخلية كبيرة وتريد التخفيف عن الهيئة، كيف ذلك؟ فالهيئة حكومية أصلاً ومسؤولة عن كل الطرق، مثل مؤسسة الإسكان مسؤولة عن الإسكان ولا يجوز أخذ جزء من أعمالها ونعطيه للأشغال، وهذا مبرر نسمعه من الوزارة وربما يكون هناك شيء آخر لا نعرفه، ولكن أرى أن هذا غير سليم لأن الطرق شبكة متصلة مع بعضها بطريقة الاستمرار لتحرك السيارات

فإذا صرفنا على الطرق مرتين من الهيئة والوزارة فلماذا وضعت هيئة، وتضع ميزانين للطرق لماذا وهناك هيئة؟! هناك دراسة مقدمة من جمعية المهندسين في 2003 وهناك الكثير من الدراسات من المؤسسات الفنية العلمية عن ذلك دعت إلى وجود وزير واحد مختص بالنقل والطرق، ربما يكون هو وزير الأشغال، وتحاسبه على مشكلة الزحام، فاهل الكويت تآزوا منها، ولا نريد أن نجامل أحداً، ولا نريد تشييت المسؤليات، بل نريد مسؤولاً واحداً، الشعب الكويتي يحاسبه على مشاكل الزحام المروري. واستغرب الخرافي ما يحدث حالياً من خلافات بين



عبدالله التميمي وم.عادل الخرافي

الشروط، مشيراً إلى أنه يستأنس برأي أعضاء اللجنة ومحمل بامانة رئاسة اللجنة، والنواب سيصوتون بحرية على ما يرونه مناسباً، خاصة أنه موضوع فني وليس سياسياً. وتابع الخرافي: إن الوزير تحدث عن دول أخرى، ونقول له إننا قدما في اللجنة للحكومة الدول التي لديها هيئة للطرق والنقل وقوانينها وتم شرحها باللجنة، فلا يأتي من يقول هذه منظمة الخطوط السريعة لماذا ليست بها طرق فرعية، ونقول إن اسمها هي الخطوط السريعة.

مشكلة المرور ليس تعقيدها، ومن هذا المنطلق فإن هناك توافقاً على 25 أو 26 مادة ما عدا مادة واحدة سبق الأولى لصالح رأي اللجنة، متمنياً ان يرى القانون النور قريباً، لافتاً إلى ان نواب المجلس الحالي جاؤوا للتتمية والتطوير. وعما ذكره وزير الأشغال الخرافي: ان المجلس مؤسسة ديموقراطية والمفصلي هو تصويت المجلس، ويجب ان تكون ديموقراطيةين ولا نستطيع الأحداث مثلما يستبغها الوزير، ولا نضع

## الإبراهيم اتفاق الوزارة مع «المرافق» على جميع مواد المشروع ما عدا المادة الرابعة



عقدت لجنة المرافق العامة البرلمانية اجتماعاً فرعياً بحضور وزير الأشغال عبدالعزيز الابراهيم لاستكمال مناقشة تعديلات الحكومة على قانون هيئة النقل والتصويت عليه بالمداولات الثانية، واستمر الخلاف بين اللجنة والحكومة على المادة الرابعة من القانون والمتعلقة بالطرق المحلية الداخلية. وقال رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي في تصريح للصحافيين: إننا قمنا بعمل لجنة فرعية بحضور وزير الأشغال ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم وناقشنا مواد قانون هيئة النقل والطرق، وهناك توافق مع الحكومة على جميع المواد تقريباً ما عدا المادة الرابعة وهي المادة التي سبق ان حسمت بالتصويت، والمتعلقة بالجهة المشرفة على الطرق المحلية الداخلية، حيث صوت المجلس بالموافقة على تبعية هذه الطرق الداخلية إلى هيئة النقل وليس الأشغال. وأضاف الخرافي: وفيما يتعلق بمجلس إدارة الهيئة، فقد أدخلت اللجنة تحسينات على مقترح الحكومة، مشيراً إلى ان قانون هيئة النقل سيحال للمجلس كمقترح للجنة، ولكن بعد عقد اجتماع يتوافر فيه النصاب الأسبوعي المقبل. وأكد الخرافي ان اللجنة ستتعاون مع الحكومة في هذا القانون لأن الهدف هو حل